

أثر تغيرات أسعار النفط على التمويل الخارجي في الجزائر .

أ. كواحلة يمينة *

Abstract :

Algerian economy has experienced an important periods of prosperity and a critical periods when need's to external financing, Since Independence, these periods were related directly to development programs and to fluctuations in oil prices, the oil was the main source of foreign exchange. In this study we try to define the impact of oil price fluctuations in the market world on the needs of the national economy to external financing.

Key words: fluctuations of oil prices, external financing, development economic.

Résumé:

L'économie algérienne a vécue des périodes essentielles de prospérité et de besoin au financement extérieure. Depuis l'Indépendance, ces périodes étaient reliées directement aux programmes de développement d'une part et aux fluctuations des prix du pétrole d'autre part. Ce dernier était la source principale de devises. Dans cette étude nous essayons de définir l'impact des fluctuations des prix du pétrole dans les marchés mondiaux sur les besoins de l'économie nationale aux financements extérieures.

Les mots clés: fluctuations des prix du pétrole, financement extérieure, développement économique.

الملخص:

عرف الاقتصاد الجزائري فترات هامة من حيث الرخاء والحاجة إلى التمويل الخارجي، ارتبطت ارتباطا وثيقا ببرامج التنمية المنتهجة منذ الاستقلال من جهة وتطور أسعار النفط من ناحية أخرى، باعتباره المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي، وعليه نحاول من خلال هذه الدراسة التعرف على أثر تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية على حاجة الاقتصاد الوطني إلى التمويل الخارجي.

الكلمات المفتاحية: تقلبات أسعار النفط، التمويل الخارجي، التنمية الاقتصادية.

* أستاذة مساعدة (أ) كلية العلوم الاقتصادية، جامعة علي لوئيسي، جامعة البليدة 2.

مقدمة:

كغيرها من الدول النامية اهتمت الجزائر بقضايا التنمية اثر حصولها على استقلالها السياسي، فبادرت بصياغة سياسة تنموية طموحة قصد النهوض باقتصادها من حالة التخلف التي فرضها الاستعمار والرقي بمستوى معيشة شعوبها، وارتبطت مسارات التنمية فيها ارتباطا وثيقا بقطاع النفط، باعتباره القطاع الاستراتيجي في الاقتصاد الوطني والمصدر الأساسي للحصول على العملة الصعبة، حيث يساهم بما يقارب نسبة 97% من إيرادات الصادرات ، وفي حالة نقص أو تدهور هذا المورد تلجأ الدولة إلى استكمال النقص عن طريق التمويل الخارجي بمختلف صوره ، حتى تجد متمما مؤقتا للتمويل الداخلي المتاح، وعليه نحاول من خلال ما سبق صياغة الإشكالية التالية :

الإشكالية : تعتمد التنمية الاقتصادية على مصادر تمويل محلية وأخرى خارجية، ويمثل قطاع النفط المصدر الأساسي للعمليات الأجنبية التي تساهم في تمويل التنمية في الجزائر وفي حالة نقص هذا التمويل تلجأ إلى طلب التمويل الخارجي، فكيف تؤثر تقلبات أسعار النفط على الحاجة إلى التمويل الخارجي ؟.

الفرضية: للإجابة على إشكالية البحث ارتأينا صياغة الفرضية التالية والتي نراها مناسبة للإجابة على إشكالية البحث .

اعتمدت الجزائر في تمويل برامجها التنموية على موارد محلية متأينة بصفة أساسية من عوائد المحروقات ، كما اعتمدت على مصادر خارجية للتمويل ، ونظرا لعدم قدرة الجزائر على تحقيق التنوع الاقتصادي أصبحت تغيرات أسعار النفط تعد من أهم المحددات لحجم الطلب على التمويل الخارجي .

أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث إلى الدور الهام الذي يلعبه التمويل الخارجي في توفير مستلزمات التنمية الاقتصادية في حالة عدم كفاية الموارد المحلية والتي غالبا ما ترتبط بعائدات النفط ، وتبرز أهمية البحث مع التطورات الأخيرة التي شهدتها أسعار النفط مع حلول الألفية الثالثة .

1) مفاهيم عامة حول أسعار النفط وأثرها على التمويل الخارجي في الدول النامية :
تخطى تطورات أسعاراً لنفط باهتمام كبير على المستوى الدولي، حيث أصبح استقرار أسعار النفط
عنصر ضروري لاستقرار عنصر التمويل لاقتصاديات الدول المصدرة .

1-1) أسعار النفط والأزمات السعرية :

1-1-1) أسعار النفط: ينعكس التفاعل بين آليات السوق بشكل مباشر على
مستويات الأسعار التي تتحدد استناداً إلى ما هو سائد في السوق، وتجدر الإشارة إلى التفرقة بين
ثلاثة أنواع من الأسعار: **أسعار النفط الخام:** تتأثر بظروف العرض والطلب والمخزون وتنظيم
السوق النفطية على المستوى العالمي. **أسعار المنتجات المكررة:** تتأثر أسعار هذه المنتجات
بأسعار النفط الخام، تكاليف التكرير ومواصفات المنتجات المستعملة فيها. **أسعار المستهلك**
النهائي: تتأثر بالعوامل السالفة الذكر إضافة إلى السياسات الضريبية في الدول المستهلكة، حيث
تفرض معظمها ضرائب على استهلاك الغازولين والديزل في قطاع النقل، سواء لغرض الحد من
التلوث والازدحام أو لجني إيرادات سهلة التحصيل لميزانية الدولة ¹.

تستمد الأسعار استقرارها من استقرار قانون العرض والطلب في السوق، و أسعار النفط
تخوذ عن هذه القاعدة، نظراً لخصوصية سوق النفط وتعدد العوامل التي تؤثر على استقراره ،
فالنفط يساهم بنسبة عالية في حجم الاستهلاك العالمي للطاقة ولا يوجد بديلاً لهذا المنتج في
الأجل القصير مما يجعل الطلب عليه غير مرن ، ومن جانب العرض يميل حجم المعروض في
الأجل القصير إلى الثبات نظراً لأن تطوير القدرات الإنتاجية تحتاج فترة زمنية طويلة، وعليه أي
تحول في الأسواق النفطية في ظل عدم مرونة العرض والطلب يؤدي إلى اختلال السوق، وحدوث
تقلبات حادة في الأسعار وهو ما يعرف بالأزمات السعرية ².

1-1-2) مفهوم الأزمات السعرية (الصدمات النفطية): تعرف الصدمات النفطية بأنها

اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع حاد في الأسعار يمتد إلى فترة زمنية
معينة ، حيث تقع نتيجة تأثر محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في آن واحد بعوامل داخلية،
كالتيغرات الهيكلية في الصناعة أو اختيار التجمعات الاحتكارية ، أو يمكن أن يكون مرده عوامل
خارجية لا علاقة لها بالصناعة مثل المضاربات والتيغرات الجيوسياسية ³.

2-1) أسباب تقلبات أسعار النفط: هناك مجموعة من الأسباب التي تؤثر بطريقة مباشرة

أو غير مباشرة على أسعار النفط ،ومن بين هذه العوامل نذكر منها ما يلي :

1-2-1) الطلب العالمي: يعتمد الطلب على النفط اعتمادا كبيرا على نمو الاقتصاد

العالمي وانتعاشه ، فكلما زاد الطلب العالمي على هذه المادة الحيوية زادت الأسعار، ويحدث العكس في حالة انخفاض الطلب العالمي تتوقف عجلة الاستثمارات في المشاريع النفطية وبالتالي يؤثر سلبا على نمو الإمدادات النفطية في المستقبل⁴.

2-2-1) القوة الشرائية للدولار: تتم التجارة الدولية في النفط بالدولار لذلك فان

انخفاض أو ارتفاع سعره يؤثر سلبا أو إيجابا على اقتصاديات الدول المنتجة⁵، فانخفاض قيمة الدولار تؤدي إلى تخفيض تسعيرة النفط في السوق ، ومن ثم سيزيد الطلب عليه وفي حال ترك السوق يتوازن تلقائيا وفقا للظروف الجديدة، فهذا يعني أن انخفاض قيمة الدولار مع افتراض ثبات العوامل الأخرى سيرفع سعر النفط مقوما بالدولار⁶.

3-2-1) انخفاض العرض: يبقى النفط سلعة إستراتيجية و المحرك الأساسي في

الاقتصاد الدولي يرتفع الطلب عليه نسبيا مع ارتفاع معدلات النمو الإجمالي، فإذا لم يكن هناك الإمداد الكافي وقت ارتفاع الطلب سينعكس ذلك في صورة ارتفاع المستوى العام للأسعار.

4-2-1) الكوارث الطبيعية: تعتبر الكوارث الطبيعية من الأحداث التي يصعب التنبؤ

بها ولها تأثير بالغ الأهمية على الأسعار ،وخير مثال على ذلك زيادة الطلب الصيني على النفط سنة 2007 بشكل كبير جدا حتى النصف الأول من سنة 2008 بسبب وقوع زلزال في إقليم زشوان أدى إلى زيادة كبيرة في استخدام مولدات الكهرباء، مما رفع الأسعار بشكل (مؤقت)⁷.

5-2-1) موارد النفط غير التقليدي: بالنظر إلى مستويات الإنتاج الحالية للنفط غير

التقليدي وتوقعات نموه خلال السنوات القادمة ،يمكن أن يكون له دورا مهما في تحديد الأسعار من خلال تأثيره على موازنة العرض والطلب التي تحكم السوق ،كما يقلل من تأثير منظمة الدول المصدرة بشأن تدخلها في السوق والتأثير على الأسعار عن طريق التحكم في الكميات الإنتاجية⁸

1-2-6) المضاربات: قد تجعل المضاربة العرض أكثر أو أقل من الطلب، مما يؤدي إلى

خلق فوضى في سوق النفط، وقد أدت المضاربة خلال السنوات الأخيرة إلى جعل السوق النفطية ملاذا آمنا لجني أرباح طائلة من خلال تعظيم الهواجس الأمنية في السوق.

1-2-7) الأزمات الاقتصادية العالمية: للأزمات الاقتصادية العالمية دورا في تدهور

حجم الاستثمار العالمي مما يؤدي إلى خفض الطلب على النفط وانخفاض أسعاره، وخير مثال على ذلك الانخفاض الذي حدث في الأسعار سنة 2009 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية.

1-2-8) الحروب : تؤثر الحروب على الإنتاج في المناطق الغنية بالنفط مثل الحروب

في منطقة الشرق الأوسط التي تساهم بنسبة كبيرة في حجم الإنتاج العالمي، حيث تشير المعطيات لسنة 2013 أن الخمس دول التالية ساهمت بما نسبته 27,62% من حجم الإنتاج العالمي وهي (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، العراق، الكويت، إيران) ⁹.

1-2-9) المخزون التجاري والاستراتيجي: يلعب المخزون الاستراتيجي دورا هاما في

استقرار الأسعار خلال فترة أزمات الفائض أو شح المعروض، وقد وصل ذلك المخزون إلى أعلى مستوى سنوي له في الدول الصناعية نهاية عام 1982 عند 2.786 مليون برميل تكفي 72 يوما لاستهلاكها، وبلغ أدنى مستوى سنوي في نهاية 2002 عند 2.467 مليون برميل تكفي 50 يوما من الاستهلاك ¹⁰.

1-3) تطورات أسعار النفط العالمية وأثرها على التمويل الخارجي للدول النامية : كان

لتغيرات أسعار النفط آثار متباينة على الحاجة التمويلية للدول النامية نوضحها فيما يلي :

1-3-1) فترة السبعينات: عرف عقد السبعينات تطورات هامة في أسعار النفط مع

إنشاء منظمة الدول المصدرة للنفط التي أصبح لها دورا في اقتصاد النفط وتسعيه، وعرف سعر النفط لأول مرة تصحيحا وتقييما حقيقيا سنة 1973، واستمرت الأسعار في التحسن على النحو الموضح في الجدول الموالي .

جدول رقم 1 تطور أسعار النفط الخام والمديونية الخارجية للدول النامية خلال الفترة

1979-1970.

السنوات	1970	1972	1973	1974	1976	1978	1979
سعر البرميل (دولار)	1,67	2,29	3,05	10,73	11,51	12,70	17,25
الديون الخارجية (مليار دولار)	63,5	92	114,8	143,3	212,9	325,5	378,8

المصدر: OPEC, Annual statistical bulletin 1999, p119, www. opec.org.

-رمزي زكي ، الديون والتنمية ، دار المستقبل العربي، ط1، القاهرة، 1985، ص68.

من خلال الجدول رقم 1 نلاحظ أن سعر النفط ارتفع من 1,67 دولار للبرميل سنة 1970 بفضل قرار الدول المنتجة للنفط برفع السعر ليبلغ 10,73 دولار للبرميل سنة 1974، ومنذ ذلك الحين بدأت تلك الدول تلعب دورا حاسما في تقرير سعر النفط، وتعززت هذه السيطرة بالثورة الإيرانية عام 1979 فارتفع السعر الاسمي ليبلغ 17,25 دولارا للبرميل .

هذا الارتفاع حقق للدول النفطية فوائض مالية معتبرة احتفظت بها في صورة ودائع لدي مؤسسات الصيرفة الدولية، هذه الأخيرة قامت بإعادة تحويلها في صورة قروض للدول النامية، وخاصة الدول النامية المستوردة للنفط التي زادت متاعبها على اثر عملية تصحيح الأسعار، حيث تشير التقديرات إلى أن نحو ثلاثة أرباع النمو الحادث في العجز التجاري لهذه الدول مرجعه تحسن أسعار النفط¹¹، كما لعبت أزمة التضخم الركودي وانعكاساتها على اقتصادات البلدان النامية، دورا واضحا في زيادة حاجة هذه البلدان إلى القروض الخارجية، استجابت المصارف العالمية الخاصة للتوسع في منح القروض سعيا وراء منافذ الاستثمار المالي والحصول على الأرباح¹².

من جهة الدول النامية وخاصة الدول المستوردة للنفط استسهلت شروط الإقراض الميسرة خلال هذا العقد فبالغت في الاقتراض دون تخطيط فارتفعت مديونتها بما يفوق خمس مرات منتقلة من 63,5 مليار دولار سنة 1970 لتبلغ 378,8 مليار دولار سنة 1979، ونمت أعباء خدمة الديون بمعدل أسرع من معدل زيادة الديون فتراكمت المستحقات المالية المترتبة على هذه الدول وتفاقمت اختلالاتها الخارجية، الشيء الذي خلق أزمة المديونية العالمية لعام 1982 .

1-3-2) فترة الثمانينات:

على عكس عقد السبعينات عرفت فترة الثمانينات وجود فائض كبير في إنتاج النفط في الأسواق العالمية من ناحية وتوقع انخفاض طلب الدول الغربية عليه من ناحية أخرى مما دفع الدول المنتجة إلى تخفيض الأسعار، قامت كل من بريطانيا والنرويج بتخفيض أسعار نفطها بمقدار 1,5 دولار للبرميل سنة 1982 من النفط الخام الممتاز¹³، وقام الاتحاد السوفياتي بطرح كميات كبيرة من النفط في السوق العالمية من أجل الحصول على سيولة تمكنه من تمويل الأزمة الاقتصادية التي كانت تمر بها بولند، كما قامت منظمة الدول المصدرة للنفط بتخفيض سعر نفطها حتى تتمكن من المنافسة وتحقيق الإيراد النقدي الذي انخفض جراء تدهور الأسعار، مما ساهم في تدهور الأسعار إلى أقل من 13 دولار للبرميل¹⁴، ومنذ ذلك الحين نشأ نظام تسعير النفط المرتبط بالسوق وكان تبني هذا النظام فصلا جديدا في تاريخ تحديد سعر النفط .

جدول رقم 2 تطورات أسعار النفط خلال عقد الثمانينات. الوحدة: دولار.

السنوات	1980	1982	1984	1985	1986	1987	1988	1989
سعر البرميل	28,64	32,38	28,40	27,01	13,53	17,73	14,24	17,31

المصدر: OPEC, Annual statistical bulletin 1999, p119, www. opec.org.

من خلال الجدول رقم 2 يتضح لنا أن أسعار النفط استمرت في الارتفاع إلى غاية سنة 1982 أين بلغت 32,38 دولار للبرميل ونتيجة لعدم احترام دول المنظمة لسقف الإنتاج والأسعار المحددة ارتفع حجم الفائض من النفط في السوق العالمية مما دفعها إلى تخفيض سعر النفط العربي الخفيف ليبلغ 29 دولار للبرميل، الشيء الذي دفع المنافسون إلى تخفيض الأسعار، وهكذا استمر سيناريو تخفيض الأسعار نتيجة الانقسامات التي حدثت داخل أعضاء الأوبك ومنافسة الدول المنتجة للنفط خارج المنظمة إلى أن بلغت ادني مستوى سنة 1986.

في ظل هذه الظروف التي تميزت بتوتر الأوضاع في أسواق النفط العالمية، ظهرت توترات أخرى على مستوى السوق المالي، حيث انفجرت أزمة المديونية العالمية عام 1982 وامتنعت بعض الدول النامية على رأسها المكسيك، البرازيل، الأرجنتين عن التسديد نتيجة تفاقم أعباءها التي استنزفت مواردها¹⁵، والجدول الموالي يوضح حجم الالتزامات الخارجية لعشر دول مدينة .

جدول رقم 3 الالتزامات الخارجية لعشر دول مدينة سنة 1983 .

الوحدة :مليار دولار

الدول	الأرجنتين	المكسيك	الفلبين	البرازيل	فنزويلا	الجزائر	مصر	المغرب	نيجيريا
الالتزامات الخارجية	50,2	112,6	103	26,6	39,4	14,1	26,1	12,8	19,7

المصدر: جنوحات عيبر، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية، حالة بعض الدول المدينة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005/2006، ص157.

من خلال الجدول يتضح ضخامة الالتزامات المالية المترتبة على بعض الدول وتشير الإحصائيات إلى أن ديون الدول النامية ارتفعت بصورة مخيفة لتحقيق قيمة 900 مليار دولار عام 1984¹⁶ مما نقل اهتمام كل من الدول النامية والمتقدمة من أسواق النفط إلى التحرك من أجل تكييف الأوضاع وفقا لمعطيات الواقع الجديد الذي نتج عن تطور المديونية، وبرزت في الأفق فكرة الإصلاح الاقتصادي والدور الذي يمكن أن تقوم به مؤسسات بریتون وودز في تكييف الأوضاع الاقتصادية والمالية في هذه البلدان، ولم يعد بمقدور الدول التي تعاني عجزا في مواردها المحلية الحصول على تمويل خارجي إلا عن طريق تطبيق توصيات المؤسسات المالية الدولية.

1-3-3) فترة التسعينات: شهد سوق البترول تغيرات جوهرية بسبب الغزو العراقي

للكويت، حيث نقصت الإمدادات العالمية وحدث ارتفاعا كبيرا في الأسعار سنة 1990 ثم حققت قيما متذبذبة حتى انحارت سنة 1998 وسجل متوسط برميل النفط نحو 9,69 دولار للبرميل لسلة خامات أوبك وذلك نتيجة الصراع في حصص السوق للبلدان المنتجة وانخفاض الطلب العالمي على النفط عقب الأزمة المالية التي عصفت باقتصاديات جنوب آسيا، وعموما لم تكن أسعار النفط طوال عقد التسعينات على وتيرة واحدة، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم 4 تطور أسعار النفط وحجم التدفقات الخارجية للدول النامية لعقد التسعينات.

الوحدة: مليار دولار .

السنوات	1990	1992	1994	1995	1997	1998	1999
سعر البرميل (دولار)	22,26	18,44	15,53	16,86	18,68	12,28	17,47
حجم التدفقات	99,3	155,8	223,4	261,2	342,6	334,9	264,5
التدفقات الرسمية	58,6	56,5	48	55,1	42,8	54,6	45,3
التدفقات الخاصة	40,7	99,3	175,7	206,1	299,8	280,3	259,2

world bank, global development, analysis summary tables, Washington, 2001, p36.

OPEC, Annual statistical bulletin 2002, p119, www, opec.org.

من خلال الجدول رقم 4 نلاحظ أن أسعار النفط اتسمت بعدم الاستقرار في فترات قصيرة، ونظرا لأزمة المديونية الخارجية التي عرفتتها معظم الدول النامية في العقد السابق عرفت تدفقات مصادر التمويل الخارجي تغيرات جذرية، فبعد أن كانت مساعدات التنمية الرسمية وقروض المصارف التجارية إلى القطاع العام الطابع الغالب في العقود الماضية تراجعت خلال هذا العقد مع تزايد دور رأس المال الخاص (أ، ج، م) التي زادت قيمة تدفقاتها اتجاه الدول النامية من 99,3 مليار دولار سنة 1990 إلى 342,6 مليار دولار سنة 1997 .

1-3-4) بداية الألفية الثالثة (فترة الازدهار): شهدت بداية الألفية ارتفاع في أسعار

النفط بسبب زيادة الاستهلاك العالمي الذي زاد بأكثر من 11 مليون برميل يوميا منذ سنة 2000 إضافة إلى الأحداث السياسية التي شهدتها بداية الألفية، فعلى أثر حرب العراق انتقل سعر البرميل من 25 دولار سنة 2001 إلى 41 دولار سنة 2004، واستمرت موجة الصعود في الأسعار حتى بلغت 70 دولار سنة 2006 و 90 دولار مع نهاية سنة 2007 وفاقت 100 دولار للبرميل مع حلول سنة 2008¹⁷ .

نمت أسعار النفط بمعدل سنوي قدر ب 41,21% للفترة 2002-2008 ، وبدا هذا النمو يتحول إلى انخفاض كأثر مباشر للازمة المالية العالمية، التي خلفت آثارها على أسواق النفط نتيجة التوقعات بشأن تراجع النمو الاقتصادي العالمي والطلب على النفط، الأمر الذي سبب تراجعاً حاداً في الأسعار وبمعدلات أسرع خلال النصف الثاني من عام 2008 وبداية 2009

، حيث انتقلت أسعار سلة أوبك من 113,5 دولار للبرميل كمتوسط للربع الثالث من سنة 2008 إلى 42,9 دولار خلال الربع الأول من سنة 2009.¹⁸

وخلال سنة 2010 استعادت الأسعار عافيتها من جديد بفضل ارتفاع الطلب العالمي على النفط لاستعادة الاقتصاد العالمي نشاطه والخروج من حالة الركود الاقتصادي¹⁹. و سجلت أسواق النفط مستويات قياسية سنة 2011 فيما يخص الأسعار والإمدادات والطلب استمرت للسنوات الثلاثة الموالية ، حيث أثرت التطورات الجيو سياسية في المنطقة العربية، والتقلبات في أسعار صرف العملات والمضاربات في أسواق السلع والاضطرابات في الأسواق المالية العالمية على أسعار النفط واستقرارها .²⁰ وفي سنة 2014 عاود سيناريو الانخفاض من جديد حيث انخفضت الأسعار بما يقارب نسبة 50% منتقلة من 94 دولار للبرميل في شهر سبتمبر إلى 57,9 دولار شهر ديسمبر نظرا لزيادة حجم المعروض من النفط في الأسواق العالمية مقابل الطلب العالمي المتذبذب²¹ ، والجدول الموالي يوضح تطور أسعار النفط .

جدول رقم 5 تطور أسعار النفط في بداية الألفية الثالثة.

السنوات	سعر البرميل (دولار)	السنوات	سعر البرميل (دولار)
2000	27,60	2008	94,45
2001	23,12	2009	61,06
2002	24,36	2010	77,45
2003	28,10	2011	107,46
2005	50,64	2013	105,87
2006	61,08	2014	96,29
2007	69,08	2015*	49,49

المصدر:

-OPEC, Annual statistical bulletin2013, p87, www, opec.org.

-http://www.opec.org/opec-web/static-files-proj- le11/02/2016.

-www.opec.org/opec-web/en/data-Graphs/40.htm.

من خلال الجدول رقم 5 نلاحظ أن أسعار النفط التي عرفت تذبذبات في العقد السابق بدأت تعرف بعض الاستقرار منذ سنة 2003 وحققت قيمة قصوى سنة 2008 بسبب الطلب المتزايد على النفط من طرف الصين والهند وأوروبا، إضافة إلى بعض الاقصاديات الناشئة، هذا

الارتفاع شجع على زيادة حجم تدفقات رؤوس الأموال للاستثمار في الدول النامية ، حيث خلقت رغبة لدى الشركات الأجنبية في استثمار جانب من أرباحها في الخارج في ظل تباطؤ نمو الطلب المحلي وانخفاض أسعار الفائدة في أسواقها المحلية ، فزادت الاستثمارات في مجال استغلال الموارد الطبيعية خاصة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وروسيا ووسط وغرب آسيا ، وعليه تمكنت الدول النامية و لأول مرة سنة 2012 من حيازة نسبة هامة من حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 52 % بما يمثل قيمة 680,4 مليار دولار²²، وارتفعت سنة 2013 إلى 778 مليار دولار بما نسبته 54 % و 681 مليار دولار لسنة 2015 بنسبة 55 %²³.

بالمقابل تراجعت الديون الخارجية للدول النامية من حوالي 2204 مليار دولار سنة 2000 إلى 2195 مليار دولار سنة 2001، كما انخفضت مؤشرات المديونية العربية حيث انخفض إجمالي الديون بنسبة 8,1 % عام 2006 لتحقيق قيمة 135,9 مليار دولار مقارنة ب 147,8 مليار دولار عام 2005، ويعود هذا الانخفاض أساسا إلى عمليات التسديد المبكر لجزء من المديونية أو فوائدها التي نفذتها خاصة الدول النفطية، هذا الاستقرار الذي دام لفترة تفوق العقد من الزمن بدأت معالمه تتغير مع حلول سنة 2014 وخاصة خلال النصف الثاني من السنة أين شهدت الأسعار تراجعا كبيرا كانت لها انعكاسات سلبية خاصة على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط.

2 (أثر تقلبات أسعار النفط على التمويل الخارجي في الجزائر:

مر التمويل الخارجي في الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل استقت سماتها من سياسات التنمية المنتهجة من جهة وتغيرات أسعار النفط من ناحية أخرى، نحاول توضيحها فيما يلي.

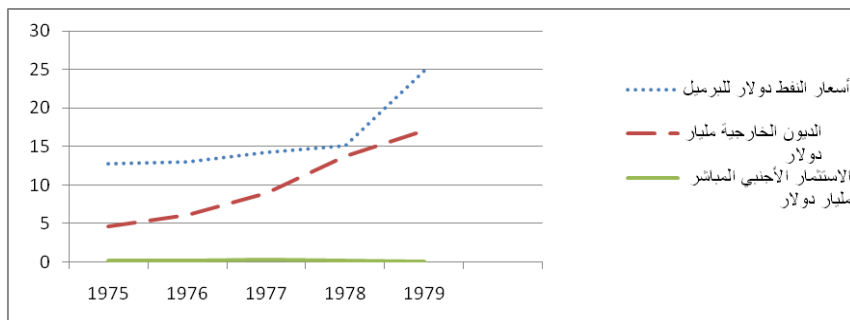
2-1) الفترة 1970-1979: عقب حصول الجزائر على استقلالها، تبنت إستراتيجية تنمية طموحة احتل فيها قطاع المحروقات مكانة هامة يستوعب معظم الاستثمارات و يوفر النقد الأجنبي الذي تحتاجه عملية تمويل التنمية، ونتيجة لضخامة البرامج التنموية التي اعتمدتها الحكومة، المخططين الرباعين الأول والثاني اللذين شكلا القاعدة الفعلية لتأسيس الهياكل الإنتاجية الصناعية وإنجاز المؤسسات العامة بلغت تكلفتها ما قيمته 157,54 مليار دينار جزائري، إضافة إلى مخططين تكميليين، المخطط السنوي لعام 1978 قدر مبلغ الاستثمار الفعلي له ب 52,65 مليار دينار والمخطط السنوي لعام 1979 الذي بلغ مقدار استثماره الفعلي 34,78 مليار

دينار²⁴، عانت من فجوة سالبة في مواردها المحلية قدرت ب 1837,082 مليون دينار كمتوسط للفترة (1970-1975) نتيجة عجز ادخاراتها المحلية والتي قدرت ب 13485,1 مليون دينار على تلبية حاجات الاستثمار الكلي والمقدرة ب 15322,182 مليون دينار واتسع حجم هذه الفجوة السالبة ليلبلغ 4609,8 مليون دينار كمتوسط للفترة (1976-1980)²⁵.

ويرجع ذلك للضغط الكبير الذي كانت تواجهه الدولة لاستيراد سلع التجهيز والسلع الاستهلاكية لمواجهة الطلب المحلي المتزايد، وإهمالها لمصادر التمويل الأخرى مثل (ا،ج،م) حيث عملت على تقليص نشاط الشركات الأجنبية، الشيء الذي جعل حجم التدفق لا يتجاوز بعض الملايين دولار خلال العقد، وعليه نما القطاع العام بصورة واسعة وأصبح الاستثمار العمومي يمثل الاستثمار الرئيسي في الجزائر حيث بلغت الأهمية النسبية من الإجمالي نسبة 54,90 % لعام 1967 و 94,96 % عام 1978، وفي نفس الوقت أدت الموارد البترولية المتضاعفة إلى إهمال دور القطاع الخاص فتواضعت أهميته في حجم الاستثمار الكلي حيث حقق نسبة 48,29 % عام 1969 و 24,2 % عام 1971 وتراجعت أهميته النسبية حتى بلغ 5,04 % عام 1978²⁶، الشيء الذي زاد حاجة الحكومة للتمويل الخارجي. تمكنت الجزائر من الحصول على قروض خارجية وبشروط سهلة نوعا ما الشيء الذي شجعها على الاقتراض، فتطورت الديون على نحو متسارع مقارنة بمعدلات تنفيذ الاستثمارات، والشكل الموالي يوضح ذلك.

شكل رقم 1 تطور أسعار النفط والتمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري

خلال الفترة 1975-1979.



المصدر: تم إعداد الشكل استنادا إلى معطيات الجدول في الملحق .

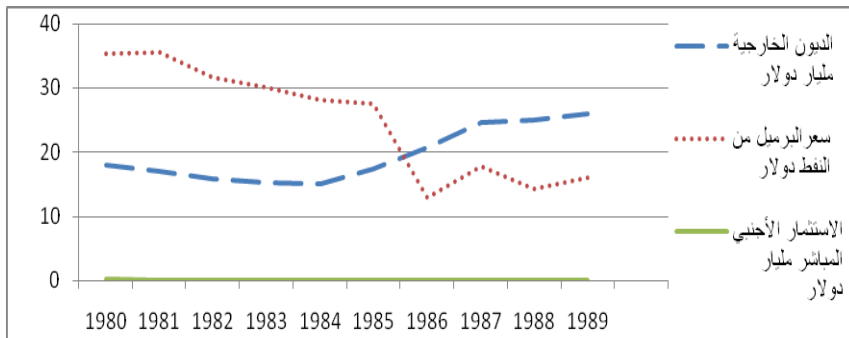
من خلال الشكل رقم 1 نلاحظ اتجاه كل من أسعار النفط والديون الخارجية نحو الارتفاع خلال هذه الفترة ، ففي الوقت الذي عرفت فيه أسعار النفط تحسنا بسبب التصحيح النفطي سلكت الديون الخارجية نفس المسلك ، وذلك نتيجة البرامج التنموية الضخمة التي تبنتها الحكومة خلال هذه المرحلة والتي تعتبر تجربة لا تزال في المهد وفي حاجة لتلبية كل متطلباتها من تمويل و استيراد كل المدخلات الوسيطة التي تحتاجها حتى تعطي ثمارها في المستقبل ، من جهة أخرى زادت الحاجات الاستهلاكية لشعب عاني من فترة استعمار طويلة وفي حاجة إلى تحسين مستوى معيشته مما ضخم فاتورة الاستيراد، فكانت الديون توجه لخدمة احتياجات التنمية المخططة من جهة والاحتياجات الاستهلاكية المتزايدة من جهة أخرى، في حين بقيت تدفقات (أ،ج،م) متدنية لا تتجاوز بضعة ملايين دولار بسبب سياسة التأميم التي نفذتها الحكومة .

2-2) الفترة 1980-1989: ساعد التحسن الذي عرفه قطاع النفط خلال العقد السابق من توفير التمويل اللازم لعملية التنمية الاقتصادية ، غير أن الاستثمارات الضخمة التي تم تنفيذها لغرض تحقيق تنمية صناعية لم تحقق الكثير فيما يتعلق بالتنوع والتكامل، فنسبة الاعتماد على الواردات في تمويل عملية إعادة الإنتاج فاقت نسبة 66 % من قيمة الواردات من السلع لعام 1984 ، وهي كلها مواد صناعية مثل مواد التجهيز والمواد نصف المصنعة اللتين تشكلان وحدهما نحو 60,4% ، الشيء الذي يعكس هشاشة التكامل الاقتصادي للبلاد²⁷ .

وبحلول سنة 1986 تحطمت الحماية التي كان يتمتع بها الاقتصاد الوطني بعد حدوث الصدمة النفطية التي انخفضت على إثرها حصيلة الإيرادات النفطية من 68 مليار دينار جزائري عام 1985 إلى حوالي 33 مليار دينار في عام 1987 أي بانخفاض نسبته 48,52 % ، الأمر الذي ساهم في تحطم النسيج الصناعي وتسجيل معدلات سالبة وأخرى غير معتبرة .

فتفاقت الاختلالات المالية للاقتصاد الوطني حيث زاد حجم الاستثمار المطلوب وفاق حجم الموارد المالية المتاحة وعليه عرفت فجوة الموارد المحلية عجزا قدر ب 16731,1 مليون دينار كمتوسط للفترة 1986-1990²⁸ ، الأمر الذي زاد من ضرورة اللجوء إلى العالم الخارجي، وعموما عرفت مصادر التمويل الخارجي وأسعار النفط التطورات التي يوضحها الشكل الموالي .

شكل رقم 2 تطور أسعار النفط والتمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980-1989.



المصدر: تم إعداد الشكل استنادا إلى معطيات الجدول في الملحق.

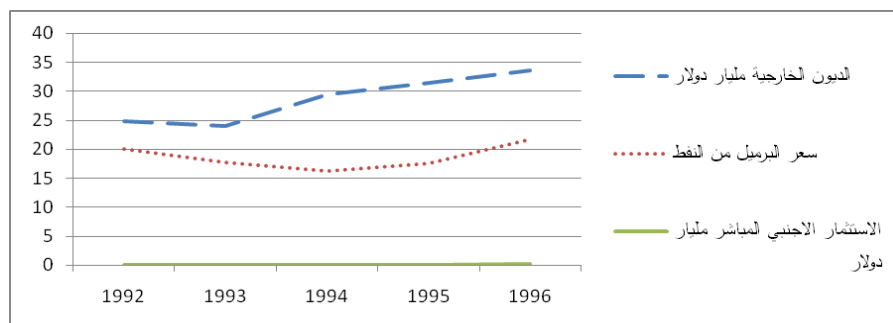
من خلال الشكل رقم 2 نلاحظ اتجاه أسعار النفط إلى الانخفاض إلى أن حققت ادني مستوى عام 1986 بقيمة 12,97 دولار للبرميل، ومنذ ذلك التاريخ اتخذت أسعار النفط اتجاهها تنازليا مقابل ارتفاع حجم الديون الخارجية ، مما اثر تأثيرا بالغاً على الاقتصاد الوطني حيث تفاقمت وضعيته الخارجية نتيجة تراكم حجم الديون الخارجية في الفترات السابقة وزادت أعباء خدماتها ولم يبق من حل أمام الحكومة إلا التعاقد على قروض جديدة ذات شروط غير ملائمة من حيث المدة الزمنية القصيرة ومعدلات الفائدة المرتفعة، مما زاد من تعميق مشاكل الاقتصاد وتدهور ملاءته المالية مع نهاية العقد ،وعدم قدرة الاقتصاد على خلق موارد مالية خارج قطاع النفط بسبب هشاشة التراكم في باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، خاصة القطاع الصناعي الذي كان يمثل محور الاهتمام الأساسي لبرامج التنمية وكان ينتظر منه بلوغ مرحلة النضج والوفاء بالالتزامات المالية ،لكن جاءت الرياح بما لا تشتهي السفن ووقع الاقتصاد في أزمة عميقة لم يجد لها من مخرج سوى تغيير نمط تسيير الاقتصاد وانتهاج نمط اقتصاد السوق.

2-3) الفترة 1990-1996: نتيجة الظروف السيئة التي ترتبت على تدهور أسعار النفط من جهة وفشل برامج التنمية المتبناة من جهة أخرى ،زاد ضعف الاقتصاد الوطني وعدم قدرته على توفير موارد مالية ذاتية، فزادت فجوة الموارد المحلية وبلغت قيمة سالبة تقدر ب 21003,52 مليون دينار كمتوسط للفترة (1991-1995)، وتراكمت الديون الخارجية وبلغت قيمة قسوى تقدر ب

33,65 مليار دولار سنة 1996، وفي نفس الوقت زادت حدة الاستحقاقات المالية على الاقتصاد الوطني لأن معظم عمليات الاقتراض الجديدة في أوائل التسعينات كانت في شكل ائتمانات قصيرة الأجل للموردين يحين أجل سدادها خلال سنة إلى ثلاث سنوات، وبناء عليه ارتفعت تكاليف خدمة الدين السنوية إلى أكثر من 9 ملايين دولار، أي ما يعادل 82% من مجموع حصيلة الصادرات وحوالي ربع الناتج المحلي، الشيء الذي دفع الحكومة إلى عملية إعادة جدولة ديونها²⁹.

كما وقعت على تنفيذ برنامجين مع المؤسسات المالية الدولية، الأول مع صندوق النقد الدولي دخل حيز التنفيذ في ماي 1994، تحصلت بموجبه الجزائر على قرض بقيمة 457,2 مليون وحدة سحب خاصة، والثاني مع البنك الدولي بقيمة 1169,28 مليون وحدة سحب خاصة بما يعادل 1,8 مليار دولار أمريكي³⁰، قصد تخفيف عبء العجز الخارجي مؤقتا، والحصول على موارد تمويلية جديدة خاصة في ظل ضعف تدفق الاستثمار الأجنبي، وعليه تطورت أشكال التمويل الخارجي للاقتصاد الوطني على النحو الذي يوضحه الشكل الموالي.

شكل رقم 3: تطور أسعار النفط والتمويل الخارجي للاقتصاد الوطني خلال الفترة 1992-1996.



المصدر: تم إعداد الشكل استنادا إلى معطيات الجدول في الملحق.

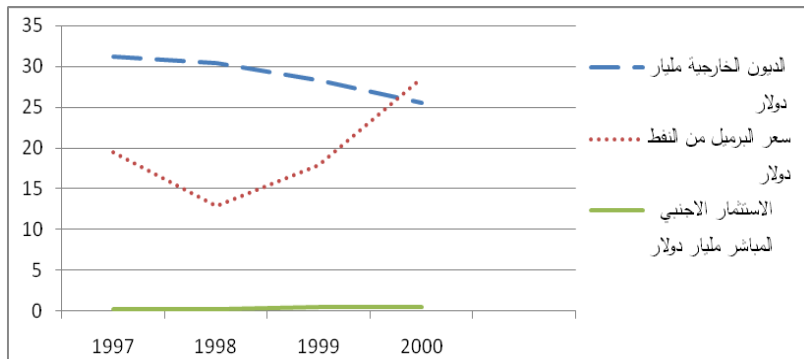
من خلال الشكل رقم 3 نلاحظ أن أسعار النفط التي بلغت مستويات دنيا في العقد السابق شهدت بعض التحسن مع بداية العقد حيث ارتفعت من 16,1 دولار للبرميل سنة 1989 لتبلغ 21,15 دولار سنة 1990 و 28,85 دولار لسنة 1992، بالمقابل عرفت الديون

الخارجية مستويات قصوى خلال هذه الفترة بلغت أعلاها سنة 1996 بما يقارب 33 مليار دولار، نتيجة تدهور القدرة التسديدية للدولة وتطبيقها لمجموعة من الصفات بغرض الحصول على تمويل جديد يمكن الحكومة من مواصلة نشاطها، غير أن هذه التدابير كانت لها دورا كبيرا في تفاقم وضعية الديون الخارجية، من جهة أخرى بقيت مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر محتشمة خلال هذه الفترة بسبب الظروف السياسية والأمنية التي عاشها الاقتصاد الوطني، وبالتالي لم تلعب الدور المرجو منها رغم سياسات التحرير والتحفيز التي بادرت الحكومة بتطبيقها من خلال سن القوانين وإزالة العوائق التي تشجع عملية تدفق هذا التمويل.

2-4) الفترة 1997-2000: تزامنت هذه الفترة مع عودة ارتفاع أسعار النفط حيث عرفت ارتفاعا مفاجئا خلال السنوات 1997 و 1999، مكن الحكومة من تدعيم حجم احتياطها من العملة الصعبة الذي بلغ 11,9 مليار دولار سنة 2000 بعدما قدر ب 8 مليار دولار سنة 1997، بما يمثل نسبة 47,05% من حجم الديون الخارجية مقارنة بسنة 1997 أين كان يمثل 25,13%، انعكست هذه التحسنات على القدرات الادخارية للاقتصاد الوطني الذي بدأ يحقق فائضا في حجم الادخار المحلي، ارتفع من 889,40 مليار دينار سنة 1997 ليحقق 1856,98 مليار دينار سنة 2000، مقابل حجم الاستثمار المطلوب الذي انتقل من 647,46 مليار دينار سنة 1997 إلى 971,67 مليار دينار سنة 2000، و حقق فجوة موجبة قدرت ب 327,96 مليار دينار للفترة 1997-2000.

كما ساعد هذا التحسن على بداية تخفيف حدة الدين الخارجي ، والذي بلغ قيمة 31,22 مليار دولار سنة 1997 منها 31,06 ديون طويلة ومتوسطة الأجل في حين بلغت الديون قصيرة الأجل 0,162 مليار دولار ، ثم انخفض إجمالي الدين إلى 30,473 مليار دولار واستمر في الانخفاض حيث بلغ سنة 1999 28,315 مليار دولار و 25,571 مليار دولار لسنة 2000 مع تناقص حجم الديون القصيرة الأجل³¹، والشكل الموالي يوضح ذلك.

شكل رقم 4 تطور أسعار النفط والتمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1997-2000.



المصدر: تم إعداد الشكل استنادا إلى معطيات الجدول في الملحق.

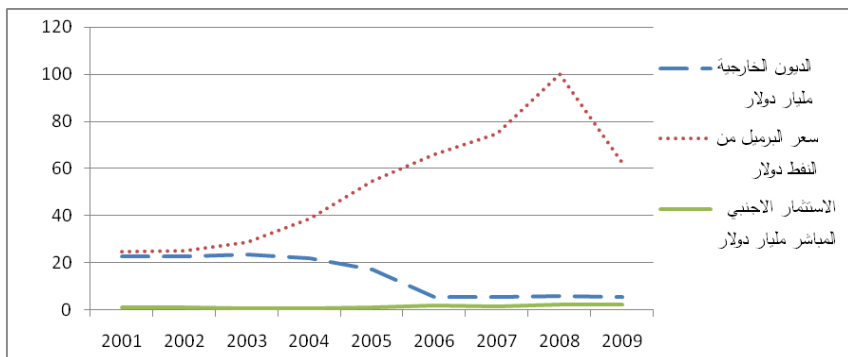
من خلال الشكل رقم 4 نلاحظ أن أسعار النفط عرفت صدمة أخرى سنة 1998 تزامنت مع انتهاء فترة الإصلاحات الاقتصادية التي تم تطبيقها، وعليه حانت تواريخ استحقاق الديون مما رفع حجم المديونية الخارجية لتبلغ قيمة 30,47 مليار دولار، كما بقي الاستثمار الأجنبي المباشر يحافظ على تدفقه الضعيف حيث حقق 0,26 مليار دولار لنفس السنة.

(5-2) الفترة 2001-2009: ميز الألفية الثالثة تحسن ملحوظ ومستمر في الوضعية المالية الخارجية بفضل الارتفاع غير المتوقع في أسعار النفط التي حققت مستويات قياسية، صاحب هذا التطور الإيجابي في الوضعية المالية الخارجية انخفاضاً في حجم الديون الخارجية وتراجع مؤشرات الدين الخارجي إلى مستويات يمكن تحملها خصوصاً منذ سنة 2004 مع الشروع في تنفيذ عملية التسديد المسبق للدين الخارجي³²، كما تمكنت الحكومة من انتهاج سياسة توسعية بتبني برامج دعم الإنعاش الاقتصادي بغرض خلق ديناميكية تنمية تسمح بتطوير الاقتصاد وقدر حجم الإنفاق الخاص بها خلال الفترة (2001-2009) ما قيمته 157 مليار دولار³³.

وبحلول سنة 2009 انقلبت الأوضاع كنتيجة طبيعية لتأثير الأزمة المالية العالمية والسياسات الانكماشية التي تبنتها الدول الرأسمالية المتقدمة، التي نقلت أثرها المباشر على سعر البرميل الذي انخفض من 80,15 دولار سنة 2008 ليلبلغ 62,26 دولار سنة 2009، وكان له أثر مباشر على حصيلة الصادرات التي انتقلت من 77,1 مليار دولار سنة 2008 لتبلغ 44,41 مليار دولار سنة

2009³⁴، غير أن هذا الانخفاض لم يكن له آثار سيئة على الاقتصاد الوطني نظرا للوضعية المالية الخارجية التي تتميز بالصلابة، والشكل الموالى يوضح تطور أسعار النفط والتمويل الخارجي .

شكل رقم 5 تطور أسعار النفط والتمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2009.



المصدر: تم إعداد الشكل استنادا لمعطيات الجدول في الملحق.

من خلال الشكل رقم 5 نلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين كل من الديون الخارجية وتطور أسعار النفط خلال هذه الفترة، ففي الوقت الذي اتخذت فيه أسعار النفط اتجاهها تصاعديا اتجهت المديونية الخارجية نحو التناقص خاصة منذ سنة 2004 بعد المبادرة غير المتوقعة لتسديد الديون، والتي جاءت متزامنة مع تطور أسعار النفط في الأسواق العالمية وتحقيق فوائض مالية معتبرة أسهمت في القضاء على الاختلال الخارجي للاقتصاد الوطني واستعادة ملاءته المالية .

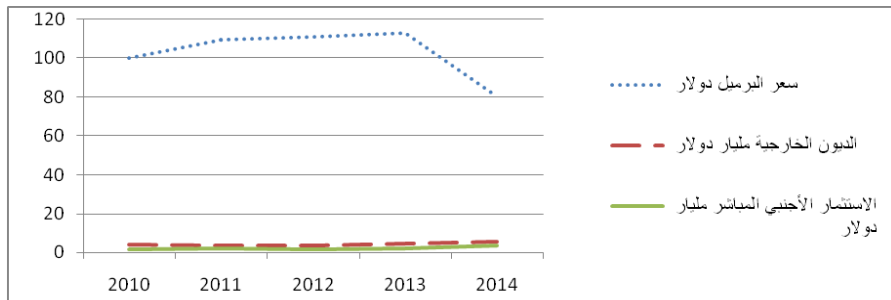
2-6 (الفترة 2010-2014: بعد الصدمة الخارجية لسنة 2009 سمح تحسن سعر البترول

في السنوات اللاحقة بتعزيز وتقوية مؤشرات التوازن المالي للاقتصاد الوطني، حيث قدر حجم التراكومات على مستوى صندوق ضبط الإيرادات ب 35,6 % من إجمالي الناتج الداخلي الخام في سنة 2012، كما سجل حساب رأس المال فائضا بلغ 3,4 مليار دولار سنة 2010 و 2,38 مليار دولار سنة 2011، انعكست هذه المؤشرات الجيدة على الوضعية الكلية لميزان المدفوعات الذي بلغ رصيده 16,41 مليار دولار سنة 2010 بما يمثل نسبة 10,13 % من الناتج المحلي الإجمالي، وحقق قيمة 20,14 مليار دولار سنة 2011³⁵.

مما أدى إلى ارتفاع مستوى احتياطات الصرف الرسمية لتبلغ 162,22 مليار دولار نهاية 2010 متجاوزة 3 سنوات من الاستيراد للسلع والخدمات، وقفزت لتبلغ قيمة 190,66 مليار دولار سنة 2012³⁶، لتتعدى قيمة 200 مليار دولار سنة 2013، بالنظر إلى المؤشرات السالفة الذكر تبرز لنا دون شك القوة المالية التي يتمتع بها الاقتصاد الوطني واستقلاله عن العالم الخارجي مما يجعله في مأمن ضد تقلبات تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا ما هو السبب الذي خلص الاقتصاد الوطني من أعباء التمويل الخارجي المتراكمة، هل تمكن من صياغة سياسة تنمية مكنته من بناء قاعدة صناعية متينة تضمن له دخلا متجددا، ومكنته من تغيير بنيته الهيكلية من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج تتكامل فيه كل القطاعات الاقتصادية فتفرز سلة من الصادرات المتنوعة تقيه خطر تقلبات أسعار النفط؟.

هذه التساؤلات تجعلنا نعي حقيقة جوهرية يجب أن لا نغفلها وهي أن الرفاه المالي الذي يتمتع به الاقتصاد الوطني ما هو إلا نتيجة الثروة النفطية التي تحولت إلى مال سائل نظرا لمواتاة الظروف الدولية لأسعار الطاقة، ومن الواضح أن هذه الحقيقة تأكدت بجلاء بمجرد تدهور الأسعار سنة 2014 حيث انخفض سعر البرميل من 113 دولار في شهر جوان إلى 96,02 دولار في سبتمبر ثم 65,83 دولار في ديسمبر، مما أثر سلبا على حجم الصادرات الذي انخفض من 63,66 مليار دولار سنة 2013 إلى 58,34 مليار دولار سنة 2014، وانعكس التأثير على رصيد الميزان التجاري الذي حقق رصيد سالب بقيمة 2,39 مليار دولار خلال الثلاثي الرابع من السنة، كما حقق ميزان المدفوعات عجزا بـ 5,88 مليار دولار سنة 2014، وانخفضت احتياطات العملة الصعبة لتحقيق 178,93 مليار دولار سنة 2014³⁷. هذه الانعكاسات السلبية واستمرار تدهور الأسعار خلال سنة 2015 جعلت الحكومة تبادر بإتباع سياسة انكماشية تهدف إلى ترشيد حجم النفقات العمومية، كما أصبح اللجوء إلى الاستدانة الخارجية أمر وارد، والشكل الموالي يوضح تغيرات أسعار النفط والتمويل الخارجي.

شكل رقم 6: تطورات اسعار النفط والتمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010-2014.



المصدر: تم إعداد الشكل استنادا إلى معطيات الجدول في الملحق .

من خلال الشكل رقم 6 يمكن القول أن الارتفاع الذي حدث في أسعار النفط أضفى نوعا من الراحة المالية على الاقتصاد الوطني ، برزت ملاحظتها في تحسن بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي ، من أهمها حجم المديونية الخارجية .

الخلاصة:

إن اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات في سياستها التصنيعية وقف حائلا أمام مشاركة باقي القطاعات الأخرى في عملية التنمية الاقتصادية ، الأمر الذي جعل تقلب أسعار هذا الأخير يؤثر بصورة مباشرة على استقرار الاقتصاد الوطني ، فقد خلقت تقلبات أسعار النفط الدولية فروقات مقابلة في قيمة الصادرات والإيرادات الحكومية ، ومن ثم حجم المتوفر من النقد الأجنبي الذي تتطلبه عملية التنمية الاقتصادية ، لذلك نشأت علاقة مباشرة بين تغير سعر النفط و طلب التمويل الخارجي، فحينما تدهورت أسعار النفط سنة 1986 تدهورت حصيلة الحكومة من الصرف الأجنبي لجأت إلى تعويضه عن طريق الاستدانة الخارجية ، ولما تحسنت الأسعار مع حلول الألفية الثالثة تمكنت الجزائر من معالجة الأعباء المتراكمة للتمويل الخارجي وحددت إمكانية اللجوء إليه ، وبمجرد عودة الأسعار للتدهور منذ سنة 2014 بدأت المؤشرات تشير إلى توجه الحكومة إلى الاستدانة من جديد ، وعليه يمكن إبراز الاستنتاجات التالية :

1. اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على قطاع النفط كقطاع رائد لباقي القطاعات الاقتصادية باعتباره المساهم الأساسي في حصيلة الصادرات بنسبة تقارب 97 %، ومع تدهور أسعار النفط سنة 1986 دخل الاقتصاد في فترة عدم الاستقرار يميزها تدهور في معدلات النمو الاقتصادي وندرت في الموارد المالية المحلية ، مما تطلب ضرورة اللجوء إلى العالم الخارجي لاستكمال هذا النقص .

2. إن الصعوبات المالية التي واجهت الاقتصاد الوطني دفعته مع بداية عقد التسعينات لتنفيذ برامج هامة للإصلاحات الاقتصادية بمساندة المؤسسات المالية ، بعرض تحسين مستوى أداء الاقتصاد الوطني وتأجيل فترات استحقاق أعباء التمويل الخارجي .

3. بحلول الألفية الثالثة تمكنت الجزائر من رصد تراكمات مالية معتبرة مكنتها من التخلص من الالتزامات المالية الخارجية المستحقة وهو ما يتوافق مع فرضية البحث ، حيث تبين أن هناك علاقة وثيقة بين تطور أسعار النفط والحاجة إلى التمويل الخارجي في حالة الاقتصاد الجزائري ، فحينما تدهورت الأسعار سنة 1986 زادت الحاجة للإقبال على التمويل الخارجي ، وتم التخلص من أعباء هذا التمويل والتوقف عن الاستدانة نهائيا بمجرد ازدهار أسعار هذه المادة الحيوية في الأسواق العالمية ، وعليه يمكن القول أن تقلبات أسعار النفط تنقل تأثيراتها بطريقة مباشرة على

- الحاجة إلى التمويل الخارجي طالما يبقى قطاع النفط المساهم الأساسي في هيكل الصادرات والمحقق الأول لحصيلة النقد الأجنبي، من الاستنتاجات السابقة ارتأينا تقديم التوصيات التالية :
1. حتى تتمكن الحكومة من التخلص من هيمنة قطاع المحروقات ، يجب عليها التفكير بجدية في تطوير صادراتها خارج قطاع النفط وحتى يتسنى لها ذلك لا بد من توظيف الفوائض المالية المتراكمة جراء الهبة النفطية توظيفاً محكماً عن طريق بناء قاعدة صناعية قوية تنقل الاقتصاد من حالة التخلف إلى التطور، وإلا ستجد نفسها رهينة الاتجاه العكسي لأسعار النفط في الأسواق العالمية ومن ثم تعود إلى سيناريو الاستدانة والتبعية من جديد.
 2. استغلال جميع الإمكانيات المتوفرة وخاصة البشرية منها عن طريق التكوين والتأهيل، وكذا الاهتمام بتطوير كل القطاعات الاقتصادية خاصة القطاعات التي لازالت بمجالات خصبية للاستثمار مثل قطاع السياحة والفلاحة بالنظر إلى المقومات التي تملكها الجزائر في هذا المجال .
 3. التوجه للاعتماد على المصادر الذاتية في تحقيق التنمية وتقليل الاعتماد على العالم الخارجي والاستفادة من الدروس السابقة (أزمة المديونية) حتى لا تقع في نفس الأخطاء وترجع إلى دوامة الاستدانة من جديد بمجرد تدهور أسعار النفط .

الملحق :

الوحدة :مليار دولار.

السنوات	أسعار النفط دولار للبرميل	الديون الخارجية	(أ.ج.م) مليار دولار	السنوات	أسعار النفط	الديون الخارجية	(أ.ج.م)
1975	12,75	4,593	0,22	1995	17,60	31,573	0,005
1976	13,05	6,08	0,187	1996	21,70	33,651	0,27
1978	15,12	13,68	0,135	1998	12,94	30,473	0,26
1979	24,80	17,05	0,034	1999	17,91	28,315	0,501
1980	35,21	17,9	0,276	2000	28,50	25,571	0,460
1981	35,50	16,9	0,077	2001	24,85	22,7	1,18
1982	31,71	15,8	00	2002	25,24	22,64	0,97
1983	30,05	15,1	0,076	2003	29,03	23,35	0,62
1984	28,06	15	0,077	2004	38,66	21,82	0,62
1985	27,52	17,3	00	2005	54,64	17,19	1,06
1986	12,97	20,6	0,05	2006	65,85	5,6	1,76
1987	17,83	24,7	0,04	2007	74,95	5,79	1,37
1988	14,24	25,1	0,013	2008	99,97	5,92	2,33
1989	16,1	26	0,012	2009	62,25	5,68	2,32
1990	21,15	28,4	0,012	2010	80,15	5,681	3,48
1991	28,85	27,9	0,013	2011	112,94	4,40	2,08
1992	20,05	24,76	0,01	2012	111,05	3,63	1,7
1993	17,80	24,01	0,013	2013	109,55	3,398	1,88
1994	16,30	29,486	0,015	2014*	100,2	3,745	1,47

المصدر : بنك الجزائر ،النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 25،مارس 2014،ص16.

-ONS: rétrospective 1962-2011,pp 221- 220-219.

- Banque d' Alger, tendance monétaires et financiers au premier trimestre de 2013, et 2014, le 12/10/2014. www Bank of Algeria.dz, le 12/10/2014.

- Banque d' Alger, Bulletin statistique trimestriel-mars2015,pp15-16-27

الهوامش والمراجع:

- ¹ صندوق النقد العربي، <<تطور السوق البترولية العالمية وتأثيراتها على الأسواق العربية>>، ص191.
- ² سعد الله داود، <<الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية>>، دار هومة، الجزائر، 2013، ص34.
- ³ المرجع السابق ل سعد الله داود، ص72.
- ⁴ زياد أبو العرب، <<العوامل المؤثرة على أسعار النفط>>، تاريخ الموضوع: 05.2012/09.
- ⁵ www.abuelrub.com/blog/
- ⁵ D,rachid ibanme ,<<les prix du pétrole ,importance et les facteurs affectant les mécanismes>>,le26/09/2014. <http://www.alyaum.com>.
- ⁶ المرجع السابق ل سعد الله داود ، ص96.
- ⁷ محمد رمضان ، <<تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة إلى الميزانية الصفرية>>، الأبحاث سنبار كاييتال، يوليو 2012، ص6.
- ⁸ مباتي عبد المالك ، <<الجزائر في ظل تحولات الاقتصاد العالمي للمحروقات>>، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2014/2013، ص68.
- ⁹ Comite professionnel du pétrole,<< production mondiale de pétrole brut en 2013 et réserves an 1 janvier 2014>>, note d informations économique n 7,27 du 19 décembre 2013 p5.
- ¹⁰ المرجع السابق ل Comite professionnel du pétrole، ص ص191، 190.
- ¹¹ سي بول هالود، <<النقد والتمويل الدولي >>، دار المريح، المملكة العربية السعودية، ص697.
- ¹² عدنان حسين يونس ، <<التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي>>، ط1، تجارب عربية، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان، 2014، ص75.
- ¹³ ضياء مجيد الموسوي ، <<الأزمة الاقتصادية العالمية، 1986-1989>>، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 1990، ص12.
- ¹⁴ محمد بن بوزيان & عبد الحميد لخديمي ، <<تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر ، دراسة تحليلية وقياسية >>، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد 2013/02. تاريخ الاطلاع: 2014/09/20.
- <https://www.google.fr/?gws-rd=ss>.
- ¹⁵ ضياء مجيد الموسوي ، <<أسس علم الاقتصاد>>، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص293.
- ¹⁶ ميشم عحام، <<التمويل الدولي>>، زهران للنشر، الأردن ، 2010، ص210.
- ¹⁷ صباح بغوش، <<ارتفاع أسعار النفط ، الأسباب والتداعيات >>، تاريخ الاطلاع: 2014/09/28.
- www.aljazeera.net/news/ebusiness.
- ¹⁸ براهم بلقلة ، <<تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)>>، مجلة الباحث ، عدد 2013/12، ص10، ص17.
- ¹⁹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التقرير السنوي ، 2009، ص6، تاريخ الاطلاع: 2014/10/29.
- www.iaigc.net/?id=7 .

- ²⁰ صندوق النقد العربي، << نظرة عامة على اقتصاديات الدول العربية خلال عام 2011 >>، ص8. تاريخ الاطلاع: 2014/9/28. www.arabmonetaryfund.org/ar/jerep/2012.
- ²¹ Banque D'Algérie, <<tendances monétaires et financières au cours du quatrième trimestre 2014, mars 2015>>, p2.
- ²² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، <<تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية >>، 2006، ص131.
- ²³ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادرات، <<مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار >>، 2015، ص12.
- ²⁴ علاوة نوري، <<التكامل الاقتصادي العربي والإسلامي، اللوحة الاقتصادية لمسيرة التنمية، الجزائر نموذجا>>، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2010، ص80.
- ²⁵ Ons, <<rétrospective des comptes économiques 1963-2010>>, n166, Alger, novembre 2011, p10,11,12,56 .
- ²⁶ المرجع السابق ل علاوة نوري، <<التكامل الاقتصادي العربي والإسلامي، اللوحة الاقتصادية لمسيرة التنمية، الجزائر نموذجا>>، ص82.
- ²⁷ محمد بلقاسم حسن بملول، <<سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر>>، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص132.
- ²⁸ Ministère des finances, <<indicateurs de l'économie Algérienne 1980-2003>> ,2004, p7.
- ²⁹ كريم النشاشي & باتريشيا الوزو-جامبو، <<الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق >>، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص117.
- ³⁰ أكرام مياي، <<الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر>>، دار هومة، الجزائر، 2011، ص190.
- ³¹ << Evolution de la dette extérieure de l Algérie 1994-2004>>, 27/03/2014. www.ons.dz.
- ³² بنك الجزائر، <<تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر >>، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة، 13 جويلية 2008.
- ³³ نبيل بوفليح، <<دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)>>، مجلة أبحاث اقتصادية و ادارة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 12، ديسمبر 2012، ص251.
- ³⁴ بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011.
- ³⁵ [www.bank of -Alegria.dz/indicateur.htm](http://www.bankof-Alegria.dz/indicateur.htm), le18/04/2012.
- ³⁶ Banque D'Algérie, << notes de conjoncture, tendances monétaires et financières an second semestre ,2012>>.
- ³⁷ المرجع السابق ل
- Banque D'Algérie, <<tendances monétaires et financières au cours du quatrième trimestre 2014, mars2015>>, pp2-5.